أمن الطاقة الروسي ودوره في رسم استراتيجيات روسيا الخارجية منذ2000

Russian energy security and its role in shaping Russia's foreign strategies since 2000

خولة بوناب، طالبة دكتوراه علوم.

قسم العلوم السياسية جامعة باتنة 1 (الجزائر)، khawla_melek@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2022/05/19 تاريخ القبول: 2022/05/26 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

تعتبر الطاقة عاملا محددا لرسم ملامح السياسة الخارجية للدول سواء المصدرة أو المستوردة منها، على اعتبار أن القطاع الطاقوي من القطاعات الحساسة داخل الدولة حيث يؤثر ما تمتلكه الدولة من قدرات طاقوية في تحديد وضعها ومكانتها في النظام الدولي. وتعد روسيا الاتحادية من كُبرى الدول الطاقوية في العالم من حيث الاحتياطات والإنتاج.وفي هذه الدراسة تم البحث في مضمامين الأمن الطاقوي الروسي ودوره في رسم استراتيجيات روسيا الاتحادية على المستوى الخارجي. وخلصت الدراسة إلى أن للمتغير الطاقوي أهمية كبرى في تعزيز مكانة روسيا وتمكينها من لعب دور فعال في ديناميات لعبة الطاقة الكبرى وتحقيق النفوذ السياسي والهيمنة الدولية.

كلمات مفتاحية: أمن الطاقة، روسيا، الإستراتيجية الطاقوية، شركات الطاقة، الأزمة الأوكرانية.

Abstract:

The energy variable is considered an important determinant for drawing the features of the foreign policy of countries, whether exporting or importing from them, because it is one of the sensitive sectors within the state, where the state's energy capabilities affect its position and position in the international system.The Russian Federation is one of the largest energy countries in the world in terms of reserves and production.In this study, we discussed the Russian energy security and its role in shaping the strategies of the Russian Federation at the external level. The result was that the energy variable is of great importance in consolidating Russia's position as a major political power and as a major power in the global energy game as well.

Keywords: Energy security; Russia; Energy Strategy; Energy Companies; The Ukrainian Crisis..

المؤلف المرسل: خولة بوناب

1. مقدمة:

من المعلوم أن لكل دولة في العالم أمن قومي ترتبط ارتباطا وثيقا به، هذا الأخير الذي توسع مفهومه كثيرا فلم يعد يقتصر على سلامة الأراضي وإحترام سيادة الدولة، بل تعداها ليشمل كل مجالات حياة الفرد داخل الدولة. فاليوم يتعين على الدولة أن تحفظ أمنها السياسي، وأمنها الإقتصادي، وأمنها البيئي، وأمنها الإجتماعي، وكذا أمنها الطاقوي، وما يهمنا نحن في هذا الصدد هو الأمن الطاقوي الذي أصبح محل إهتمام صناع القرار في ظل حروب الطاقة التي يعرفها العالم والصراع حول مصادرها بين القوى الكبرى والفاعلة في النظام الدولي، هذا الأخير التي تعدّ روسيا الاتحادية من ضمنها، كيف لا وهي التي ما لبثت بعد نهاية الحرب الباردة أن وجدت نفسها في وضعية تتنازعها أزمات داخلية وخارجية؛ فالداخلية تمركزت بالأساس حول ضعف البنية الاقتصادية التي أدت إلى عدم استقرار سياسي داخلي، أما الخارجية فتمركزت حول الانكشاف الجغرافي بفعل "تآكل" جمهوريات كانت إلى عهد قريب تشكّل منطقة عازلة لروسيا الاتحادية باعتبارها دولة المركز للاتحاد السوفيتي.

إن الوضعية أعلاه وإن كانت عصية على القيادة الروسية السابقة ممثلةً –آنذاك– في الرئيس **بوريس يلتسن** إلا أنها لم تعد كذلك مع القيادة الروسية اللاحقة ممثلةً في الرئيس **فلاديمير بوتين**، فالمدرك الإستراتيجي الروسي مع بداية الألفية الجديدة وضع نصب عينيه مسألة النهوض بروسيا، ومن ثم العودة بها إلى مصاف الدول الكبرى. ولكون عالم ما بعد الحرب الباردة عالم اقتصادي بامتياز فإنه ما من سبيل للقيادة الروسية إلا مسايرة هذا التغير، وبدل التلكؤ على الجانب العسكري الذي أَرْداها دولة على شفير الانهيار بفعل الحربين العالميتين الأولى والثانية ومن بعدِهما الحرب الباردة، فقد أيقنت ذات القيادة بضرورة تبني استراتيجية تخدم مصالح الدولة الروسية، ولذلك عمدت إلى تفعيل ورقة الطاقة واستغلالها لتحصيل مكاسب داخلية وخارجية.

تأسيسا على ما سيق أعلاه، فإن المسعى البحثي لهذه المقالة سيكون منصبّا حول دور الأمن الطاقوي الروسي في رسم استراتيجيات روسيا الخارجية منذ 2000، منطلقين من إشكالية رئيسية مفادها: **أيّ دور للمتغير الطاقوي لروسيا في رسم ملامح تحركاتها الاستراتيجية منذ بداية الألفية الجديدة؟** وعلى أن يكون الافتراض الأساسي هو كالتالي: كلما زاد اعتماد روسيا على لعب ورقة الطاقة كلما أمكنها تحصيل المكاسب على المستوى الخارجي. وللإجابة على الإشكالية المثارة أعلاه واختبار مدى صدقية الفرضية الأساسية من عدم صدقيتها نسوق خطة عمل مؤلفة من محاور كبرى؛ **الأول** سيكون مفهوميّا مخصصا للبحث في مضامين الأمن الطاقوي، و**الثاني** سيكون نظريا مخصصا للبحث في جزئية قطاع الطاقة في روسيا الاتحادية، و**الثالث** سيكون مخصصا لتبيان كبرى الشركات الطاقوية الروسية، و**الرابع** والأخير سيكون تطبيقيا من خلال النموذج الأوكراني.

2. الأمن الطاقوي: الضبط الدلالي والمعرفي للمفهوم

مع تزايد الصراع الدولي على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال العقود القادمة، برزت أهمية مفهوم "أمن الطاقة" الذي أضحى مصطلحاً واسعًا متعدد الأبعاد وينطوي على جملة من الدلالات السياسية والإقتصادية والإستراتيجية هذا من جهة، من جهة أخرى فقد واجه المصطلح عددا من الإشكاليات في سبيل تعريفه، وهو راجع بالأساس لتعدد المقاربات والمنظورات التي تتناول قضية أمن الطاقة[1].

وعند ظهور مفهوم "أمن الطاقة" في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين كان "***تشرشل ويلسون***" هو أول من أشار إليه بأنه يكمن في التنوع والتنوع فقط، ومنذ ذلك الوقت حتى الآن لا يزال التنوع هو المبدأ الحاكم في قضية أمن الطاقة، وقد إرتكز المقترب التقليدي في مفهوم الأمن الطاقوي على "**أمن العرض security of supply**"، من خلال التركيز على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع؛ فأمن الطاقة لأي دولة يتحقق في حالة واحدة وهي أن تتوفر لديها موارد للطاقة آمنة وكافية، وهذا التعريف دعّمه تدخل القوى الكبرى في العديد من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط لضمان تدفقه، وحاول المقترب التقليدي أن يركز على أمن العرض سعيًا منه لتجنب أزمات الطاقة التي

يقصد بها " ذلك الموقف الذي تعاني منه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة، وهو ما يتزامن مع إرتفاع سريع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي والإقتصادي"[2].

وقد استوحى أنصار هذا المقترب هذا المفهوم من الأزمات التي عرفها النظام الدولي وخاصة منها الحظر العربي للنفط في 1973 وكذا الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979؛ أين تعرض العرض العالمي للنفط للإنخفاض وصاحبه إرتفاع أسعاره في الأسواق العالمية وأدى ذلك إلى تهديد إقتصاديات الدول الكبرى التي تعتمد على هذه المصادر الطاقوية[3].

ونجد أن تحديد المقصود بالأمن الطاقوي يختلف بإختلاف موقع الدولة في سوق الطاقة الدولية من كونها دولة منتجة للطاقة أو مستهلكة لها؛ فالبنسبة إلى الدول المصدرة للطاقة يقوم الجزء الأكبر من المفهوم على أمن الطلب على مصادر الطاقة لديها؛ أي يركز على على أمن العائدات من سوق الطاقة، وغالبا ما يكون المكسب الإقتصادي بتحقيق عائدات وفائض مالي شرطًا أساسيا للأمن الإقتصادي للدول المنتجة وهو ما ينطوي تحته أمن الطاقة لديها[4]. في حين تولي الدول المستهلكة التي تعتمد في تلبية حاجياتها الطاقوية على الخارج أهمية إلى خطر توقف أو عرقلة إمداداتها، وبناء على ذلك تسعى الدول المستهلكة إلى تنويع مصادر الطاقة لديها في ظل تزايد حدة التنافس بين الدول الكبرى المستهلكة للطاقة وإستقرار أسعار الطاقة في السوق العالمية وهامش الأمن في حالات الطوارئ وطرح مصادر بديلة للطاقة[5].

وفيما يلي سنتطرق لمفهوم "الأمن الطاقوي" من منظور بعض الدول الكبرى المستهلكة والمنتجة للطاقة:

- **المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة:** يتمثل في خفض إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج عن طريق الترويج لأنواع وقود منتجة محليا مثل الإيثانول، وخفض مخاطر الصدمات السعرية بتنوع المصّدرين والمستوردين، وترى واشنطن أن الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة تعد أحد أهم مقومات الأمن القومي الامريكي[6].
- **المفهوم الصيني لأمن الطاقة:** بالنسبة للمفهوم الصيني حول أمن الطاقة نجد أن هناك وجهتي نظر حول ذلك؛ **وجهة النظر الواقعية** تُصِرُّ على فكرة أن تضاؤل مصادر النفط أمر محتوم وأن العلاقة

بين أمن الطاقة والأمن القومي التقليدي من وجهة نظر الواقعية السياسية هي مسألة ربح وخسارة، وتؤكد وجهة النظر هذه أن اعتماد الصين على النفط المستورد أمر لا مفر منه، وأن الكميات المستوردة في تنام مستمر، والمشكلة أن معظم هذه الكميات تأتي من مناطق تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية التي لن توفر قطع هذه الإمدادات عن الصين في حال نشوب نزاع معها، وبناءً على ذلك، يقترح أصحاب هذا التوجه ضرورة تحقيق إكتفاء ذاتي فيما يتعلق بالطاقة، أو على الأقل تنويع مصادر الطاقة التي تعتمد عليها وكذلك تنويع الدول التي يتم إستيراد هذه الموارد منها وإنشاء مخزون إحتياطي لمواجهة المشاكل الطارئة التي قد تحصل في الإمدادات، وترى الحكومة الصينية ضرورة إستخدام الوسائل السياسية والعسكرية لتواكب إحتياجات البلاد النفطية وواردتها من الخارج. أما وجهة النظر الثانية هي **ليبرالية التوجه**؛ والتي ظهرت في العقدين الاخيرين وتتحدى وجهة النظر الأولى لتقول أن الإعتماد على السوق الحرّة وتخفيض الإستهلاك النفطي بالإعتماد على وسائل أخرى هو الحل الوحيد لضمان أمن الطاقة بدلا من إنشاء قوة عسكرية[7].

- **الأمن الطاقوي بالنسبة للاتحاد الأوروبي**: بالرجوع للإتحاد الأوروبي فقد أكدت الوثائق الصادرة عن المفوضية الأوروبية أن مفهوم أمن الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي يقوم على أربع دعائم رئيسية؛ **الأولى** متعلقة بإدارة الطلب وتعني تقليل استهلاك الطاقة قدر الإمكان، **الثانية** متعلقة بالتنويع في مصادر الطاقة من أجل تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها، **الثالثة** متعلقة بتجنب الأزمات في سوق الطاقة وذلك من منطلق أن تحقيق أمن العرض يتطلب تنظيم السوق بصورة جيدة بما يحول دون حدوث أزمات، **الرابعة** متعلقة بالتحكم في العرض الخارجي ويتم ذلك من خلال الدخول في شراكات رئيسية مع الدول التي يعتمد عليها الاتحاد في تأمين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي[8].
- **الأمن الطاقوي بالنسبة لروسيا**:بالنسبة لروسيا الإتحادية التي تعد من كبار منتجي الطاقة فأمنها الطاقوي لم يكن له مفهوم واضح ومحدد، لكن يمكن إستخلاص ذلك من خلال التحركات الروسية خاصة بعد مجئ ***"فلاديمير بوتين"*** حيث تمحورت حول ثلاثة ركائز أساسية؛ **الأولى** تتلخص في محاولة إستعادة ماسبق وفقدته الدولة من مصادر النفط والغاز الطبيعي لصالح الشركات الروسية والغربية. أما

الثانية فتتلخص في ضمان السيطرة على خطوط وأنابيب نقل الطاقة في المنطقة، والحيلولة دون إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبر روسيا أو لا تكون شريكة فيها. في حين تنصرف **الثالثة** إلى تزايد التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية لتحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية، بالإضافة إلى التعاون مع الدول الكبرى المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، وكذا الأقطار الواعدة في مجال الطاقة[9].

3. قطاع الطاقة في روسيا الاتحادية: نظرة عامة

يعد قطاع الطاقة أهم قطاع يعتمد عليه الاقتصاد الروسي بحيث يشكل ثلثي صادراتها نحو الخارج، بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى. كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، حيث قدّر احتياطها بحوالي 39% من الاحتياطي العالمي بكمية تقدر بنحو 38 تريليون متر مكعب، وبلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي لعام 2020 حوالي 19% كنِسبة من الإنتاج العالمي، وبلَغَت صادرات روسيا منه 323.4 مليون متر مكعب وبذلك تعد روسيا أكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي عالميا[10].

هذا، وتملك روسيا سابع احتياطي للنفط في العالم حيث قدّر احتياطها من النفط حوالي 12% من الاحتياطي العالمي، وفي عام 2019 بلغ إنتاج النفط الروسي ما يقارب 12.4% كَنِسْبة من الإنتاج العالمي، بصادرات وصلت إلى 7.301 مليون برميل يوميا، وفي العام نفسه أصبحت روسيا أكبر منتج للنفط بعدما خفضت المملكة العربية السعودية إنتاجها في ظل سياسة الأوبك الخاصة بخفض الإنتاج بعد الأزمة المالية العالمية[11].

1.3 التوزيع الجغرافي للنفط والغاز الروسي

بداية وجبت الإشارة إلى أهمية الغاز الطبيعي في روسيا حيث يعد الفاعل المحوري في السياسة الطاقوية لروسيا، ففضلا عن احتياطاتها الضخمة من الغاز الطبيعي يتميز النفط الروسي بصعوبة الاستخراج وارتفاع تكاليفه مقارنة بنفط الخليج، كما أن الفحم لا يؤثر في سوق الطاقة العالمية لاعتبارات بيئية[12]. ويعد إقليم **سيبيريا الغربي** "West Siberia" أغنى المناطق الروسية بالنفط حيث تنتج حوالي 6.4 مليون برميل يوميا، تقريبا ثلثي الإنتاج الكلي لروسيا، وبالرغم من أنه احتياطي طبيعي إلا أن تكلفته

عالية نظرا لصعوبة استخراجه وأكبر حقلين فيه هما " North Priobskoye" و" Samotlor " حيث يغطيان حوالي 20% من إنتاج هذا الإقليم، ويأتي في المرتبة الثانية إقليم **فولكا–الأورال** " Urals-Volga" كان يعد أكبر احتياطي في ظل الإتحاد السوفيتي سابقا إلى غاية 1970، ويعتقد أنه سيواصل الإنتاج إلى غاية 2030 حسب هيئة " **WOOD MACKENZIE** "، يساهم هذا الإقليم بنسبة 20% من الصادرات الروسية الكلية، ثم تأتي الأقاليم الأخرى بنسب إنتاج مختلفة[13]، وما يمكن ملاحظته أن أكبر الحقول المنتجة في روسيا تقع في المناطق الباردة وشبة المتجمدة وهو ما تسبب في صعوبة استخراج الاحتياطات النفطية المتواجدة فيها ومن ثم ارتفاع تكاليفها.

2.3 الهيمنة الحكومية على القطاع الطاقوي الروسي

لقد حرصت الحكومة الروسية على التحكم في مقدرات هذا القطاع والتحكم في أسعاره سواء المحلية أو التصديرية، ويرجع ذلك إلى حيوية هذا القطاع ليس فقط بالنسبة لخزينة الدولة والعوائد الضخمة التي تنجم عنه، بل أيضا أهميته للمواطن الروسي البسيط الذي يعتمد اعتمادا كبيرا في حياته اليومية على إمدادات الطاقة بالنظر للمناخ الروسي البارد والذي يصعب التواؤم معه دون استهلاك كميات كبيرة من الطاقة تفوق قدرة المواطن الروسي على سداد قيمتها الفعلية غير المدعومة من طرف الدولة؛ حيث تشير إحصائيات 2020 إلى أن نسبة الاستهلاك المحلي لكل من النفط الغاز الروسيان، حوالي 4,937 مليون برميل يوميا وهو ما مثل نحو 29% من الإنتاج الروسي للنفط، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد قدر حجم استهلاكه 524,9 بليون متر مكعب وهو ما يمثل نحو 36,6% من الإنتاج المحلي، وهي نسبة كبيرة جدا[14].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الطاقة بمختلف أنواعها تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، ولهذا سعت القيادة الروسية والنخب السياسية على مستوى المؤسسات الرسمية عبر تعاقبها إلى تعزيز دور الدولة عبر التحكم في قطاع الطاقة كآلية رئيسية لتحسين الاقتصاد والظروف الداخلية من جهة، واستعادة روسيا لدورها المفقود في النظام الدولي.

وعقب توليه السلطة عام 2000 أعلن الرئيس "***بوتين***" أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوى كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي والخارجي طالما ظلت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وأن روسيا دولة غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمتها الاقتصادية. فرغم استمرار سياسات الخصخصة في عهد الرئيس "***بوتين***" فإنه كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة شبه الكاملة للدولة، فتم تفتيت شركة "**يوكوس**" النفطية الكبرى وبيع أكبر الشركات التابعة لها "**يوجانسك نفط أويل**" لشركة "**روس نفط أويل**" الحكومية، كما تم التضييق على نشاط الشركة الروسية-البريطانية « THK-BP » بهدف دعم احتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة لقطاع الطاقة في روسيا وأبرزها شركة "**غاز بروم**" في مجال الغاز الطبيعي بالإضافة إلى شركة " **لوك أويل**" النفطية[15]. وفيما يلي تفصيل في ذلك.

4. الشركات الطاقوية الروسية

برزت الشركات الطاقوية الضخمة أو ما يُعرَفُ بالشركات الطاقوية المتعددة الجنسيات في أعقاب الثورة الصناعية، أين عرفت الاستثمارات الخارجية أوجّها، وكانت بريطانيا الدولة الأولى في هذا المجال إلى غاية الحرب العالمية الثانية وأكبر مصدر للرأس المال في الوقت نفسه، ثم ظهرت فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية لتحتل المرتبة الأولى في مجال الاستثمار الخارجي بقوة ليس لها مثيل في العالم، وكانت تتمثل في سبع شركات طاقوية ويطلق عليها تسمية "**الشقيقات السبع The seven Sisters**" أو " **السبع الكبار The seven Majors** "وهي المملوكة أساسا لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا، وفيما بعد برز ما يعرف "بالصناعة الطاقوية " أو بوجه التحديد "صناعة النفط العالمية" أين سعت الدول الكبرى إلى السيطرة على الموارد الطاقوية في العالم عبر شركاتها المتعددة الجنسيات لأن هذه الأخيرة كسبت من القوة الاقتصادية ما مكنها من خدمة اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها، ووصل بها الأمر إلى التدخل في الشؤون السياسية الداخلية للدولة الأم وكذا الدول التي تعمل فيها[16].

وبالعودة إلى روسيا فإن هناك حقيقة تاريخية نادرا ما يشار إليها وهي أن أول بئر حفر في العالم كان في الإتحاد السوفيتي السابق أي روسيا الاتحادية حاليا، وكانت روسيا تتطلع في ذلك الوقت إلى إيجاد مصادر جديدة للدخل مما جعل المستثمرين الأوروبيين يحصلون على امتيازات للتنقيب على المصادر الأولية، وكان من بين المستثمرين " ***روبرت نوبل***" الذي حقق أرباحا طائلة من وراء اكتشافاته النفطية في روسيا القيصرية (كما كانت تعرف سابقا). ومع نهاية الحرب الباردة وتفكك الكتلة الشرقية، ركزت روسيا الاتحادية على استغلال ما تملكه من موارد وتطويرها بما يخدم مصالحها الوطنية ويحفظ أمنها القومي[17].

1.4 "غاز بروم": شركة طاقوية بأدوار سياسية

تحتل **غازبروم** موقعا فريدًا في السياسة والاقتصاد الروسي، ويطلق عليها بعض الخبراء "وزارة روسيا للشؤون الخارجية للقرن ال21"، أسسها ***فيكتور تشيرنوميردين***، الذي يعد أول رئيس وزراء روسيا، وتم تحديد الإطار التأسيسي لها بمرسوم رئاسي من قبل الرئيس ***"يلتسن"*** في عام1995 كشركة مستقلة لأنها في الأصل أنشئت في 1989 على أساس أنها " وزارة صناعة الغاز في الإتحاد السوفيتي"، وليَتِمّ فيما بعد اعتمادها كشركة مملوكة لدى الدولة بامتلاك الجزء الأكبر من الأسهم، ولكن نسبة الأسهم وحصص الدولة ارتفعت مع قدوم ***"بوتين"*** الذي هيمن بالكامل على هذه الشركة لتصبح ضمن الوسائل الفعالة لتنفيذ الإستراتيجية الروسية، وصاحَبَ ذلك تنامي في قدرة الشركة على الاستحواذ على جزء هام ومعتبر من الإمكانيات الروسية في قطاع الغاز واحتكار كافة نشاطاته خارج روسيا، الأمر الذي أدى إلى بناء علاقات ذات طبيعة معقدة بين **الكرملين Kremlin** و**غازبروم**[18].

هذا، وتسيطر **"غازبروم"** على نسبة 60% من احتياطات الغاز الطبيعي في روسيا وعلى 84,7-90% من الإنتاج الوطني وتحوي على ربع الاحتياطي العالمي للغاز، وقد ساهمت الشركة مثلا ولوحدها بنسبة 10,6% في الناتج القومي الوطني لعام 2006، وقال الرئيس الروسي السابق " ***دميتري ميدفيديف***"، الذي كان رئيسا لمجلس إدارة شركة الطاقة العملاقة أن **غازبروم** ساهمت بحوالي 20% من إيرادات الميزانية الاتحادية في عام 2008[19].

ومتى ما رجعنا للسنوات الأولى من ولاية الرئيس "***بوتين***" نجد أن هناك ارتفاعا في إنتاج الشركة وذلك بعد قرار التأميم الذي أصدره وعودة سيطرة الدولة على الشركات الطاقوية الكبرى، وقد عرف إنتاج الشركة أوجّه في سنوات 2004-2005-2006، أين وصل إلى 556.0 بليون متر مكعب/اليوم، ثم تراجع الإنتاج فيما بعد بسبب الأزمة المالية العالمية حيث وصل إلى 461,5 بليون متر مكعب/اليوم، ويعد إنتاجها عام 2014 منخفضا مقارنة بالسنوات الأولى من الألفية حيث أنتجت مجموعة **غاز بروم** 443.9 بليون متر مكعب في اليوم من الغاز الطبيعي وما يرتبط بها، ما تمثل نسبته 69 % من إنتاج الغاز الروسي، وما يمكن قوله على العموم أن إنتاج الشركة عرف استقرارًا نسبيا بعد ذلك وحتى أواخر عام 2020 حيث متوسط الانخفاض لا يقل عن 113 بليون متر مكعب[20].

وخلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2013 -مثلا- طورت شركة **غاز بروم** العمل في الحقول التالية: **زابولياري، بوفانينكوفسكوي، فينجاياخينسكويي، يبتي- بوروفسكي، ياخينسكويي ين ويوجنو-روسكي**... وأخرى، وقد تجاوزت سِعَةُ إنتاج الطاقة السنوية الإجمالية لهذه الحقول 350 بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. وبعد عودة تحكم الدولة في القطاع العام وذلك بقرار التأميم الذي أصدر في 2004 بمجيء "***بوتين***" إلى السلطة أين أصبحت إدارة **غازبروم** تحت نخبة جديدة فحلّ "***ديميتري ميدفيديف***" مكان "***تشيرنوميردين***" وعُيِّن" ***ميدفيديف*** نائب رئيس مجلس الإدارة، وبدأت تبرز تحولات في الملكية ما بين سنتي 2004 و2005 حيث أصبحت الحكومة الروسية تهيمن على حصة الأسد في الشركات النفطية والغازية[21].

كما أصبحت **غازبروم** لا تواجه أي صعوبات في إنتاج الغاز الروسي واحتكاره؛ فبعد رفع الحكومة نسبة حصصها من **غازبروم** صار الاحتياطي من الغاز تحت تحكم الحكومة، وبالتالي فالعلاقة بين شركة **غاز بروم** والحكومة الروسية معقدة نوعا ما، وهي تتغير مع التحولات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي،كما تتغير مع المصالح السياسية والأهداف التي تسطرها النخبة الحاكمة، ومع بداية الألفية الجديدة ازدادت النزعة القومية وأصبح الرأي العام يرفض وجود أيدي أجنبية تتحكم بشكل هام في قطاع الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي، وكانت الفكرة أن يؤمّم قطاع الغاز بداية بالشركة الكبرى **غازبروم** لأنها كانت تبيع

الغاز بسعر ضئيل للمستهلكين المحليين وهو يخدم مصلحة الاقتصاد الروسي، كما كانت توفر العملة الصعبة من خلال صادراتها، وتهتم "**غازبروم**" بتوفير العديد من الحاجيات الروسية نظرا لتعدد نشاطاتها خاصة غير الطاقوية، وبذلك تعتبر **غازبروم** كوسيلة تساعد الدولة لتحقيق العديد من أهدافها، كما تعد **غازبروم** كأداة يوظفها الكرملين ليخدم المصالح السياسية لروسيا، حيث أن سياسة **غازبروم** وسياسة الحكومة الروسية لا تتعارضان بل تتماشيان بشكل متناغم[22].

2.4 "لوك أويل": شركة نفطية بأدوار جيو–اقتصادية

"**لوك أويل**" هي شركة نفطية روسية رائدة، تلعب دورا هاما في قطاع الطاقة الروسي حيث يقع على عاتقها استخراج 20% من الإنتاج النفطي في البلاد، وتملك الشركة ما يقارب 3544 محطة لتوزيع المحروقات، منها 1384 في روسيا و1377 في أمريكا و883 في رابطة الدول المستقلة وشرق أوروبا. كما تعد الشركة من أقدم الشركات العملاقة المعروفة التي انبثقت عن وزارة النفط لحكومة روسيا الاتحادية آنذاك، والتي أنشئت بمرسوم رئاسي 18 الصادر في 25 نوفمبر 1991، وترجع تسمية" **لوك أويل Lukoil**" إلى الأحرف الأولى من أسماء المدن التالية: Langepas، Uray،Kogalym وهي المدن الرئيسة المنتجة للنفط التابعة للشركة[23].

وتملك الشركة احتياطات معتبرة فهي كافية لمدة 20 سنة فضلا عن الإنتاج الحالي؛ حيث قدرت احتياطاتها في 31 ديسمبر 2020 بحوالي 18.594 بليون برميل من النفط و28.946 تريليون قدم مكعب من الغاز. كما يتركز نشاط الشركة باعتبارها المهيمن على إنتاج النفط في داخل روسيا في كل من إقليم "**سيبيريا الغربي**" وإقليم "**الأورال**" حيث أكثر من نصف إنتاجها من النفط من هذين الإقليمين. وفي آخر إحصائيات حول مقدرات شركة " **لوك أويل**" نجد أنها تسيطر على أكثر من 5% من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وعلى حوالي 2% من الاحتياطات المؤكدة للنفط في العالم، فضلا على هيمنتها على إنتاج النفط الخام الروسي بنسبة تقارب 20 %، وتُعَدُّ من أكبر الشركات الروسية الخاصة حيث وصلت إيراداتها إلى 144 بليون دولار وصافي دخل حوالي 8 بليون اعتبارا من نهاية عام 2020[24].

وعندما تولى الرئيس" ***بوتين***" السلطة سنة 2000 كانت هناك ثلاث احتمالات لمصير الدولة الروسية: إما التفسخ والفوضى والفقر، أو عودة الشيوعية، أو إنقاذ روسيا ولملمة أطرافها، وبمغادرة ***"بوتين"*** الكريملين في 2008 انتقلت روسيا إلى ثلاث مسارات متوازية[25]: استمرار التماسك والمركزية ودعم النمو الاقتصادي، ذبول الشيوعية والاندماج في المجتمع الديمقراطي، وتشكيل قطب دولي وقوة إقليمية في أوروبا وآسيا، وقد ساعد على هذا التحول عوامل داخلية وأخرى خارجية، من بينها وأهمها ارتفاع أسعار النفط أثناء توليه الحكم من 20 دولار إلى 70 دولار في فترة رئاسته الثانية، وفر له إمكانات هائلة مكنته من دعم الصناعات وأبحاث الفضاء وتحسين مستويات المعيشة ورفع الرواتب، كما مكّنته من سداد ديون روسيا الخارجية البالغة نحو 170 بليون دولار بشكل منتظم.

وبارتفاع أسعار تصدير النفط في السنوات الأخيرة استطاعت الشركات الطاقوية الروسية من أن تحقق إستراتيجيتها وهي أن تصبح من كبار اللاعبين العالميين في سوق الطاقة، حيث في 2005 كانت فقط ثلاث شركات روسية ضمن أقوى الشركات الطاقوية في العالم وهي: غاز بروم Gazprom، لوك أويل Lukoil، RAO UES، والتي أعلنها تقرير: " **the global fortune-500 List**"، بينما في 2010 ضم نفس التقرير ستة شركات روسية وهي على التوالي: **غاز بروم** في المرتبة 50، و"**لوك أويل**" في المرتبة 93، **روزنفت** في المرتبة 211، **سبيربانك Sberbank** مرتبتها 256، وشركة **TNK-BP** في المرتبة 318، وشركة **Sistema** التي كانت مرتبتها 460[26].

5. أمن الطاقة الروسي وارتدادات الأزمة الأوكرانية:

مع تغير الخارطة الجيوسياسية للعالم بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، بدأت تتغير خارطة العلاقات الاقتصادية، وتتبدل الصداقات، وتتجه الأنظار إلى أشكال قانونية مختلفة عن الأشكال السابقة وخاصة في مجال الطاقة؛ فقد كانت موسكو تمد أتباعها من الدول المكونة للإتحاد السوفيتي بالطاقة مجانًا وتتساهل مع الدول الاشتراكية الأخرى التي تدور في فلكها، ولم تكن الحاجة ملحة لضمان تصريف الإنتاج الهائل من الطاقة، خاصة النفط والغاز لاسيما التي تمر عبر أوكرانيا إلى أوروبا ويعد هذا الخط الأهم من بين خطوط نقل الطاقة الروسية، ولكن الوضع في أوكرانيا بدأ يتغير ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة في الخط

لدعم الحركات الاجتماعية المعارضة لسياسة موسكو في كل من أوكرانيا وجورجيا بالتحديد كونهما الأبرز كنقاط عبور للإمدادات، ولاقى امتعاضًا روسيًا باعتبار أن الأمر يشكل حلقة من حلقات حروب الطاقة.

1.5 أوكرانيا في المدرك الإستراتيجي الروسي:

إن الموقع الجغرافي لأوكرانيا سمح لها بأن تلعب دور ممر تجاري لصادرات روسيا، إذ تمثل أوكرانيا منطقة عبور مهمة للطاقة الروسية تجاه السوق الأوروبية؛ حيث تستفيد أوكرانيا من العجز الجغرافي الذي تعيشه روسيا عبر بحر البلطيق والبحر الأسود، وتصدر روسيا نحو 40% من طاقتها عبر أوكرانيا بل إن 94% من إجمالي الغاز الذي يستهلكه الإتحاد الأوروبي من روسيا يمر عبر الأراضي الأوكرانية، بينما يمر حوالي 3% من الغاز الطبيعي الروسي المصدر إلى أوروبا عبر بيلاروسيا.كذلك نجد أن أوكرانيا تعد ثاني أكبر مستورد للغاز الطبيعي الروسي بعد ألمانيا بواردات تصل إلى 24,5 مليون متر مكعب، بينما تنتج 19,3 بليون متر مكعب وذلك في إحصائيات 2009 ورابع أكبر مستهلك للغاز في أوروبا مع 47 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي[27].

وبالتالي يُعدّ فقدان أوكرانيا الأمر الأكثر إزعاجًا بالنسبة للقيادة الروسية، وخسارتها تعني جعل خيارات روسيا الجيواستراتيجية محدودة، وحتى بدون دول البلطيق وبولونيا فإن روسيا كانت ستظل تعمل جاهدة لبسط سيطرتها على أوكرانيا إلى أن تكون قائدة لإمبراطورية أوراسيا، امبراطوريةٌ تتيح لروسيا حُكْم غير السلافيين في جنوب وجنوب شرق الاتحاد السوفييتي السابق، ولكن بدون أوكرانيا وسكانها السلافيين فإن أي محاولة من قبل موسكو لإعادة بناء الإمبراطورية الأوراسية يحتمل أن تجعل روسيا متورطة وحدها في نزاعات طويلة الأمد مع غير السلافيين الذين أُوقظت فيهم النزعات القومية والدينية، والحرب مع "تشيشينيا" ربما تكون ببساطة أول الأمثلة على ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإذا أخذنا في الاعتبار تراجع معدلات الولادة في روسيا ومعدلات الولادة المتزايدة بشكل حاد بين سكان آسيا الوسطى نجد أن أي كيان أوراسي جديد يعتمد على القوة أو الدولة الروسية وحدها وبدون أوكرانيا، سوف يصبح حتمًا ذا طابع أوروبي أقل وذا طابع آسيوي أكثر مع كل سنة تمر[28].

من جهة أخرى، تعتبر جمهورية أوكرانيا من أهم الدول لروسيا الاتحادية في عملية النهوض لكي تصبح قوة عظمى على المستوى الدولي، ومن أهم البلدان إستراتيجيا في الصراع الدائر بين القوى العظمى في العصر الحديث، والأزمة القائمة في أوكرانيا هي ليست وليدة اليوم؛ بحيث ترجع إلى أواخر القرن الماضي فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي كان الإتحاد الأوروبي يحاول جذب دول أوروبا الشرقية إلى مجاله الحيوي، بينما كانت جمهورية أوكرانيا مستعصية لكونها تقع في نطاق روسيا الاتحادية الإستراتيجي، والمساس بها قد يؤدي إلى نشوب صراعات قد تستنزف قوى جميع الأطراف، وفي حالة ما انضمت أوكرانيا إلى روسيا فستتحول هذه الأخيرة إلى قوة عظمى تتحدى الغرب وتحُدُ من سيطرته على مستوى العالم[29].

وفي ذات السياق أعلاه، يرى "**بريجنسكي**" أن من بين الدول التي تستحق أقوى دعم جيوبوليتيكي من قبل أمريكا هي أوكرانيا(ومعها كل من أذربيجان وأوزباكستان) علما أن هذه الدول الثلاث تعتبر محورية وبالغة الأهمية جيوبوليتيكيا؛ ففي أعوام التسعينات أصبحت أمريكا وألمانيا من الداعمين الأقوياء لهوية " كييف" المنفصلة، وقد صرح وزير الدفاع الأمريكي في 1996 عن ذلك بقوله أنه لا يستطيع المبالغة في تقدير أهمية أوكرانيا بوصفها دولة مستقلة لأمن واستقرار كل أوروبا؛ بينما ذهب المسؤولون الألمانيون إلى أبعد من ذلك بتأكيدهم على أن المكان الثابت لأوكرانيا في أوروبا لم يعد قابلا للتحدي من قبل أي شخص، وبأن أحدا لن يكون قادرا بعد الآن أن يناقش استقلال أوكرانيا وسيادتها على أراضيها[30].

معنى الكلام أعلاه أن المعارضة لفكرة التكامل مع موسكو كانت شديدة من قبل الدول المستقلة وخاصة أوكرانيا؛ حيث سرعان ما أدرك قادتها أن مثل هذا التكامل وخاصة مع التحفظات الروسية المتعلقة باستقلال أوكرانيا سوف يؤدي إلى فقدان السيادة القومية، فضلا على ذلك المعاملة الروسية الصارمة للدولة الأوكرانية الجديدة وعدم رغبة روسيا في الاعتراف بحدود أوكرانيا، وتساؤلاتها حول حق أوكرانيا في "**القرم**" وكذا إصرارها على السيطرة المتخطية للحدود على ميناء "سيفاستيبول" كانت كلها بمثابة سلاح للقوة الأوكرانية ضد روسيا.

2.5 الأزمة الأوكرانية ومأزق إمدادات الطاقة الروسية عبر الإقليمية:

يعتبر نقل الطاقة مشكلة سياسية مثلما هو مشكلة اقتصادية أيضا، وتجلى ذلك بوضوح في الأزمة الأوكرانية–الروسية حول أسعار الغاز الطبيعي وإمداداته وتبعاتها الاقتصادية والسياسية وبخاصة في مجال أمنها الطاقوي، ويمكن القول بأن هذه الأزمة أصبحت دورية، فجذورها تعود إلى أزمة 2006 ثم 2009، وكذا الأزمة الحالية التي بدأت معالمها بالتشكل في أعقاب 2014 والتي برزت في بُعدها السياسي ثم تطورت لتصبح ذات أبعاد مركّبة، أبعادٌ اقتصادية وعسكرية وديموغرافية (عرقية) شكلت جميعها مداخل التأزم في الأزمة الأوكرانية الحالية، وهو ما أثّر بشكل كبير على العلاقات الروسية–الأوروبية في مجال الطاقة وبالأخص تهديد أمني لشبكات نقل الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي[31].

وتُعدّ أوكرانيا وشبه جزيرة القرم على وجه الخصوص إحدى مواقع النفوذ التي تتحفظ روسيا عليها نظرا لأهميتها الجيوإستراتيجية، حيث تدخل ضمن دائرة "الخارج القريب" في التصنيف الذي وضعه القادة والإستراتيجيين الروسيين في تحديد المناطق بحسب أهميتها وذلك بربطها بالمصالح الإستراتيجية والأمن القومي الروسي[32]. ففضاء ما بعد الإتحاد السوفيتي أصبح امتحانا حاسما لصلابة التحولات الإيجابية التي حدثت في العلاقات بين روسيا والغرب، وأضحى هذا واضحا عام 2004 خلال الأحداث المفاجئة والمثيرة التي صاحبت تغيير نظام الحكم في أوكرانيا، والتي عرفت شعبيا باسم "الثورة البرتقالية"، وحتى إلى وقت قريب بدا أن الغرب قرر دعم مصالح روسيا في "الخارج القريب" إدراكًا منه أن تهديدًا حقيقيًا بعودة ظهور الإمبراطورية القديمة لم يعد قائمًا، ولكن ما إن أصبحت روسيا أكثر قوة اقتصاديًا وسياسيًا في ظل عهدة "***بوتين***" حتى بات الغرب حذرًا على نحو متزايد في رغبة موسكو المتنامية في تقوية مركزها في ساحة كومنولث الدول المستقلة، وخاصة الدول التي لها حدود ومصالح عليا مشتركة فيما بينها[33].

لكن أوكرانيا باعتبارها ضمن المنطقة المشار إليها أعلاه لم ترحّب بتوجهات روسيا في المنطقة خاصة لدى النخبة الليبرالية الموالية للغرب، والتي تميل وتسعى للتكامل والاندماج مع الإتحاد الأوروبي، وكان الهدف الأساسي وراء قرار أوكرانيا البقاء عضوًا مراقبًا وليس عضوًا كاملاً في المجموعة الاقتصادية الأوراسية هو المحافظة على فرصها في الاندماج في الإتحاد الأوروبي[34]. وعليه يمكن القول أن التأزم الذي تعرفه العلاقات الروسية الأوكرانية من جهة والعلاقات الروسية الأوروبية من جهة أخرى هو ذو طابع اقتصادي

(إمدادات الطاقة) وسياسي (صراع المصالح في المنطقة) وأمني (أمن الطاقة المرتبط بالأمن القومي ككل) فهي أزمة متعددة الأبعاد، لكن من وجهة نظرنا يبقى المتغير الطاقوي ببعده الاقتصادي والجيواستراتيجي هو المتحكم في العلاقات الخارجية لروسيا الاتحادية.

6. خاتمة:

إن أهم أداة من أدوات الإستراتيجية الروسية الشاملة هي الطاقة، فمنذ مجيء بوتين وتوليه مقاليد الحكم سعى من أجل تحويل هذه الأداة إلى نوع من الثقل السياسي الخارجي، والذي من شأنه أن يعبّر عن مكانة روسيا العظمى بالسيطرة على تدفق الطاقة نحو أجزاء شاسعة من أوراسيا. ولئن كان المسعى البحثي لهذه المقالة متمحورا حول تبيان دور المتغير الطاقوي لروسيا في رسم ملامح تحركاتها الاستراتيجية منذ بداية الألفية الجديدة، فقد اتضح لنا جليا لما لهذا المتغير من دور فعال بفعل تفاعل ثالوث القيادة السياسية مع الشركات الطاقوية مُضافٌ إليها الحجم الهائل للثروات الطاقوية التي تحوز عليها روسيا وليشكّل هذا الثالوث توليفة صلدة أسهمت في تحصيل مكاسب جمّة لروسيا على رأسها عودة روسيا على مصاف الدول الكبرى.

7. قائمة المراجع:

أولا– الكتب

1. ألكسندر دوجين، جغرافية السياسة في روسيا، ترجمة عاطف معتمد وسعد خلف ووائل فهيم، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، مصر، 2021.
2. بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2010.
3. جفري مانكوف، أمن الطاقة الأوراسية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2010.

4. دانييل يرغن، أمن الطاقة والأسواق، مقالة في كتاب: الأمن والطاقة نحو إستراتيجية سياسة خارجية جديدة، تحرير جان هـ كاليكي وديفيد ل غولدن، ترجمة حسام الدين خضور، الطبعة الأولى، الهيأة العامة السورية للكتاب، سورية، 2010.

5. دانييل يرغن، السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث، ترجمة هيثم نشواتي وشكري مجاهد، الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2015.

6. وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2016.

7. وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2019.

8. محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة:رؤية في الأدوار والاستراتيجيات، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.

9. محمد حميد محمد، محمد عباس أحمد، عبد علي المعموري، الغاز الطبيعي جيوبوليتيك الصراعات القادمة، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.

10. محمود خليفة جودة، البحث عن المكانة روسيا بوتين وميلاد نظام عالمي جديد، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2016.

11. محمود سالم السامرائي، إستراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

12. ناتاليا غريب، إمبراطور الغاز، ترجمة عمار قط، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، مصر، 2011.

13. سكينة جعفر شهاب العبيدي، مشاريع الطاقة الأوراسية وآثارها الجيوسياسية، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2022.

14. عدنان كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2017.

15. عبد العاطي عمرو، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2014.

ثانيا– المقالات

16. لخضر نويوة، نسيمة طويل، الأمن الطاقوي الروسي مقاربة جيواقتصادية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد10، العدد01، أفريل2019، الجزائر.

17. محمد أبو سريع علي، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 53، العدد 213، يوليو 2018، مصر.

18. سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد14، العدد13، يناير2022، مصر.

19. فايزة يموتان، دبلوماسية الطاقة الروسية تجاه أوروبا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد52، العدد209، يوليو2017، مصر.

ثالثا– المراجع باللغة الأجنبية:

20. Hanna Smith, RUSSIAN GREATPOWERNESS: Foreign Policy, the Tow Chechen Wars, and International Organizations, University of Helsinki, Finland, 2014.
21. Kevin Rosner, GAZPROM AND THE RUSSIAN STATE :The question is not whether energy and politics are connected but how?, Global Market Briefings, London 2006.
22. Pami Aalto, RUSSIA'S ENERGY POLICIES : national, interregional and global levels, Edward Elgar Publishing, U K ,2012.
23. Steven Woehrel, "RUSSIAN ENERGY POLICY TOWARD NIEGHBORING COUNTRIES", congressional research service, (september 2009).

الهوامش

[1]– دانييل يرغن، أمن الطاقة والأسواق، مقالة في كتاب: الأمن والطاقة نحو إستراتيجية سياسة خارجية جديدة، تحرير جان هـ كاليكي وديفيد ل غولدن، ترجمة حسام الدين خضور، الطبعة الأولى، الهيأة العامة السورية للكتاب، سورية، 2010، ص.106.

[2]– عبد العاطي عمرو، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2014، ص.ص 46-47.

[3]– جفري مانكوف، أمن الطاقة الأوراسية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص.12.

[4]– سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد14، العدد13، يناير2022، مصر، ص.127.

[5]– عبد العاطي عمرو، مرجع سابق، ص.49.

[6]– بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص.79.

[7]– عبد العاطي عمرو، مرجع سابق، ص.54.

[8]– محمود خليفة جودة، البحث عن المكانة روسيا بوتين وميلاد نظام عالمي جديد، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2016، ص.153.

[9] -Pami Aalto, RUSSIA'S ENERGY POLICIES : national, interregional and global levels, Edward Elgar Publishing, U K ,2012.P.192.

[10]– محمد حميد محمد، محمد عباس أحمد، عبد علي المعموري، الغاز الطبيعي جيوبوليتيك الصراعات القادمة، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص.69.

[11]– محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة:رؤية في الأدوار والاستراتيجيات، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص.ص72-73.

[12]– ناتاليا غريب، إمبراطور الغاز، ترجمة عمار قط، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، مصر، 2011، ص.60.

[13]– محمد حميد محمد، محمد عباس أحمد، عبد علي المعموري، مرجع سابق، ص.71.

[14]– سكينة جعفر شهاب العبيدي، مشاريع الطاقة الأوراسية وآثارها الجيوسياسية، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2022، ص.ص 39-40-41.

[15]– لخضر نويوة، نسيمة طويل، الأمن الطاقوي الروسي مقاربة جيواقتصادية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد10، العدد01، أفريل2019، الجزائر، ص.ص.506-507.

[16]– سكينة جعفر شهاب العبيدي، مرجع سابق، ص.83.

[17]– وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2019، ص.ص 42-43.

[18] -Kevin Rosner, GAZPROM AND THE RUSSIAN STATE :The question is not whether energy and politics are connected but how?, Global Market Briefings, London 2006.P.9.

[19]– وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص.203.

[20]– محمد جاسم حسين الخفاجي، مرجع سابق، ص.95.

[21]– بافل باييف مرجع سابق، ص.ص. 224-225.

[22]– محمد أبو سريع علي، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 53، العدد 213، يوليو 2018، مصر، ص.29.

[23]– دانييل يرغن، السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث، ترجمة هيثم نشواتي وشكري مجاهد، الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2015، ص.ص 52-53.

[24]– بافل باييف مرجع سابق، ص.254.

[25]– محمد أبو سريع علي، مرجع سابق، ص.ص 30-31.

[26]– دانييل يرغن، السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث، مرجع سابق، ص.54.

[27]-Steven Woehrel, "RUSSIAN ENERGY POLICY TOWARD NIEGHBORING COUNTRIES", congressional research service, (september 2009).P.p.1-2.

[28]– وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2016، ص.ص.183-184.

[29]– عدنان كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2017، ص.193.

[30]– وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص.501.

[31]– ألكسندر دوجين، جغرافية السياسة في روسيا، ترجمة عاطف معتمد وسعد خلف ووائل فهيم، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، مصر، 2021، ص.687.

[32]- Hanna Smith, RUSSIAN GREATPOWERNESS: Foreign Policy, the Tow Chechen Wars, and International Organizations, University of Helsinki, Finland, 2014.P.67.

[33]– محمود سالم السامرائي، إستراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص.107.

[34]– فايزة يموتان، دبلوماسية الطاقة الروسية تجاه أوروبا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد52، العدد209، يوليو2017، مصر، ص. 22.